

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

33IC/19/9.4

الأصل: بالإنجليزية
للإحاطة

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

تنفيذ القرار ٥ للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين "سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم"

تقرير مرحلي

٢٠١٥ - ٢٠١٩

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

والصليب الأحمر السويدي

جنيف، أكتوبر ٢٠١٩

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) والدول في تنفيذ القرار ٥ الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بشأن أمن متطوعي العمل الإنساني^١. وجاء تقديم هذا التقرير إعمالاً للفقرة ١٧ من ذلك القرار.

إن متطوعي العمل الإنساني المحليين والوطنيين بحاجة إلى حماية أفضل من أجل ضمان سلامتهم وأمنهم بما يمكنهم من خدمة المجتمعات المحلية المعوزة على نحو أفضل. ونظراً لأن التمويل والمخاطر غالباً ما ينتقلان من الجهات الفاعلة الدولية إلى المنظمات الإنسانية الوطنية والمحلية، فعليهم جميعاً واجب أساسي لرعاية المتطوعين المحليين الذين ينفذون مشاريعهم. وهو ما يعني بشكل واضح الحفاظ على سلامة هؤلاء المتطوعين، بما في ذلك من خلال ضمان وجود السياسات والنظم والمواد التدريبية والموارد البشرية والمعلومات والمعدات وإدارة الأمن وشبكات الأمان اللازمة من أجل دعم المتطوعين في حالات الوفاة أو الإصابة.

وبينما أحرزت بعض الدول والجمعيات الوطنية منذ عام ٢٠١٥ بعض التقدم بشأن معالجة مسألة سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم، فلا تزال هناك بعض الشواغل الجادة إزاء افتقار العديد من متطوعي العمل الإنساني إلى التمتع بتغطية تأمينية مناسبة أو غيرها من شبكات الأمان والتدريب والدعم النفسي الاجتماعي.

ومنذ عام ٢٠١٨، يتولى فريق عمل تحالف المتطوعين العالمي التابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، المعني بالتطوع في ظل الأوضاع الخطيرة، العمل الابتكاري العالمي الذي يغذي طموحات القرار ومقاصده. وقد أسهم أعضاء هذا الفريق في هذا التقرير بتجاربه المتنوعة في تنفيذ القرار على الصعيدين الوطني والعالمي^٢.

ونستعرض فيما يلي ما أحرز من تقدم بشأن المواضيع الأربعة الواردة في الفقرات السبع عشرة لمنطوق القرار ٥ بشأن سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم التي يمكن تلخيصها كآتي:

العزم على توفير الحماية: أحرز تقدم ملحوظ بشأن توفير الدعم النفسي الاجتماعي لمتطوعي العمل الإنساني، وإن كانت المشكلات التي تؤثر في رفاه العديد من المتطوعين لا تزال خارج دائرة الملاحظة أو الاهتمام. وتجدر الإشارة إلى نجاح بعض الجمعيات الوطنية في العمل مع الدول على سن تشريعات بخصوص العمل التطوعي.

تحسين المعرفة: بُذلت جهود متزايدة وأحرز تقدم في مجال إجراء البحوث وترسيخ المعرفة وإنشاء قاعدة أدلة لكي تسترشد بها الأنشطة الحالية والمقبلة فيما يتعلق بسلامة المتطوعين وأمنهم ورفاههم.

تحسين الفهم: أُطلق في عام ٢٠١٧ تحالف للجمعيات الوطنية يركز على تطوير العمل التطوعي، بهدف تحديد ممارسات العمل التطوعي الواعدة وتبادلها وتكرارها، وضمان سلامة المتطوعين ورفاههم.

تشجيع التأمين أو أي حماية تعادله: تمكنت بعض الجمعيات الوطنية من التوصل إلى حلول محلية لتعويض متطوعيها في حالة الإصابة أو الوفاة، إلا أن معظم الجمعيات الوطنية التي تعمل في ظروف غير آمنة لا تزال تكافح، للأسف، من أجل توفير شبكات أمان لمتطوعيها.

التوصيات: لتسهيل التنفيذ الناجح للقرار المتعلق بسلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم، يوصى بما يلي:

- وضع معايير جوهرية وتنفيذها وفقاً للسياق المحلي، لا سيما من خلال تعزيز الحوار بين الجمعيات الوطنية؛ وتشجيع حشد الموارد المشتركة وتقاسم المعارف؛ وإنشاء منبر لتبادل النهج والأفكار والموارد،

^١ اعتمد هذا القرار في شهر ديسمبر ٢٠١٥ من قبل جميع الحكومات الحاضرة (١٦٩ دولة) التي التزمت باتخاذ خطوات عملية لتحسين سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم.

^٢ يتألف الفريق من ممثلين عن الصليب الأحمر الإيطالي والصليب الأحمر البوروندي والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر الهندوراسي والهلال الأحمر المصري ومركز التنمية الدولية في جامعة نورثومبريا في المملكة المتحدة، وهو مركز أكاديمي معترف به عالمياً في مجال العمل التطوعي في السياقات الإنسانية والإنمائية.

- إنشاء ودعم مركز رسمي للخبراء من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) ومتطوعين آخرين تشارك فيه المنظمات والقطاع الأكاديمي بغرض تطوير وتبادل الأفكار الجديدة والبحوث والخبرات في مجال التطوع في سياقات النزاعات وحالات الطوارئ،
- تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية لتحسين سلامة المتطوعين وأمنهم ورفاههم، بما في ذلك على، سبيل المثال لا الحصر، إدارة الأمن، والحماية، والتدريب، وتوفير المعدات، والتغطية التأمينية أو تغطية صندوق التضامن، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي.

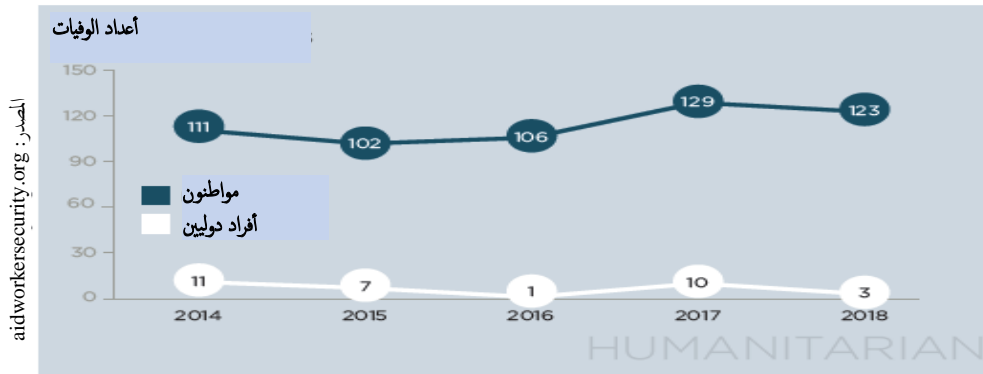
(١) المقدمة

لا تفتأ حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية والكوارث الطبيعية، تزداد من حيث الوتيرة وغالباً من حيث الحدة، ما يتطلب زيادة عدد متطوعي العمل الإنساني المحليين وحشدهم على نطاق واسع في ظروف محفوفة بالمخاطر تقتصر فيها القدرة على الوصول إلى المستفيدين على عدد قليل من المنظمات. ومن بين أكثر من ١٣ مليون متطوع في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يعمل مليون منهم في ظل نزاعات مسلحة وأعمال عنف. وينتمي معظم هؤلاء المتطوعين إلى المجتمعات المحلية المتضررة نفسها.

وبينما تزايد الاهتمام الدولي في السنوات القليلة الماضية بالأخطار التي يواجهها متطوعو العمل الإنساني، لم يصاحب ذلك سوى تركيز ضئيل على المخاطر التي تواجه المتطوعين المحليين، على الرغم من أنهم هم الذين يقدمون معظم المساعدات ويواجهون أكبر الأخطار. وعندما ينسحب العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية في ظل الظروف الإنسانية الخطرة والمعقدة، يظل المتطوعون المحليون الذين غالباً ما ينفردون دون غيرهم بالقدرة على الوصول إلى الأشخاص المستضعفين لتزويدهم بخدمات الإسعافات الأولية والغذاء والماء والرعاية الطبية وسُبل الراحة.

وفي كل عام يلقي المئات من العاملين الإنسانيين حتفهم أو يصابون أو يُختطفون. ووفقاً لقاعدة بيانات أمن العاملين في مجال الإغاثة، ارتفعت الوفيات في عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. ويتضح من البيانات أن ١٣٩ من عمال الإغاثة قُتلوا بينما اختُطف أو جُرح ١٧٤ في هجمات خطيرة في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل أدناه). وفي ما يتعلق بالحركة، قُتل أكثر من ٥٠٠ موظف ومتطوع في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أثناء أداء واجبهم منذ عام ١٩٩٤. وتشير التقارير إلى أنه خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، قُتل ٦٠ موظفاً ومتطوعاً في الجمعيات الوطنية أثناء أداء واجبهم. وقد وقعت الغالبية العظمى من هذه الحوادث والوقائع في سياقات مرتبطة بنزاعات.

١٠



وقد أُلقت البحوث التي أجراها الاتحاد الدولي الضوء على بعض من هذه المخاطر الخاصة التي يواجهها متطوعو العمل الإنساني التي تشمل الوصم والخطر النابعين من المجتمعات المحلية التي يعملون داخلها؛ والافتقار إلى تجهيزهم بالمعدات والتدريب اللازمين الاضطلاع بأدوارهم؛ والتصدي للتحديات التي تواجههم في سبيل وصولهم إلى السكان المتضررين؛ وما يتعرضون له من إهمال نفسي؛ ونقص التغطية التأمينية وشبكات الأمان الأخرى بشكل عام. ويؤدي الميل إلى اعتبار المتطوعين "كداعيين" حصراً إلى إهمال احتياجاتهم على الرغم من أنها كثيراً

ما تكون بمثابة لاحتياجات من يتلقون دعمهم. وقد أظهرت البيانات المستمدة من مبادرة الخدمة التطوعية في سياق النزاعات وحالات الطوارئ التي ينفذها الصليب الأحمر السويدي أن المتطوعين المحليين غالباً ما ينتمون إلى المجتمعات المحلية الضعيفة الحال والمتضررة، وأنهم بتطوعهم قد يتعرضون لأوضاع أكثر خطورة مما يمكن أن يتعرضوا لها لولا ذلك.

ويعزز هذا القرار من أهمية سعي الجمعيات الوطنية والدول إلى الاستمرار في مجالات التدريب والتأمين والدعم النفسي الاجتماعي وتوفير المعدات الشخصية والمعدات الوقائية وسن التشريعات من أجل دعم المتطوعين بينما يقومون بخدمة المجتمعات المحلية.

(٢) التحليل/التقدم المحرز

لقد أبرز القرار ٥ المتعلق بسلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم المخاطر التي يواجهونها أثناء أدائهم لواجبهم، لا سيما الفاعلون المحليون منهم في سياقات معقدة، كما بنى القرار زخماً كبيراً حول هذا الشاغل العالمي. ويلزم إعداد المزيد من الخرائط البيانية من أجل الإفادة بشكل كامل عن التقدم العام المحرز نظراً لأن الردود التي جاءت رداً على استبيان عام ٢٠١٩ ليست ذات أهمية إحصائية.

وبالإضافة إلى الردود الآتفة الذكر، فإن هذا التقرير يعتمد على العمل الذي اضطلع به الفريق الفني المعني بالتطوع في ظل الأوضاع الخطيرة التابع للتحالف العالمي للعمل التطوعي، ومبادرة الصليب الأحمر السويدي بشأن الخدمة التطوعية في سياق النزاعات وحالات الطوارئ، وتقرير حالة التطوع في العالم الصادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بعنوان "الرابط الذي يجمعنا - التطوع وقدره المجتمعات المحلية على الصمود"، وتحليل الوضع على المستوى الوطني، الصادر مؤخراً بشأن حجم التطوع ونطاقه وتأثيره في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين بالتعاون مع الاتحاد الدولي.

(١-٢) العزم على توفير الحماية

لقد اتخذت عدة جمعيات وطنية إجراءات حاسمة لتزويد متطوعيها بالدعم النفسي الاجتماعي. وفي مختلف عمليات مكافحة فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغينيا وليبيريا، بذلت جهود وأحرز تقدم في مجال تزويد المتطوعين بوسائل الحصول على الإسعافات الأولية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وقد وضعت جمعيات وطنية مختلفة، مثل الصليب الأحمر السويدي، مناهج تدريب متدرجة من أجل المتطوعين، تجمع بين التعلم الإلكتروني، وفرص التعلم المادي، وآليات الإحالة الخارجية، والمتابعة الداخلية بغرض التنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على الدعم النفسي الاجتماعي من أجل المتطوعين. أما الهلال الأحمر السوداني، فقد وضع نظاماً للدعم النفسي الاجتماعي بمساندة من المركز المرجعي للدعم النفسي الاجتماعي التابع للاتحاد الدولي ومن الجمعيتين الوطنيتين الدائريتين والسويدية.

غير أن إضفاء الطابع المؤسسي على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للمتطوعين بشكل منهجي لا يزال يشكل تحدياً للعديد من الجمعيات الوطنية. ومواصلة استكشاف وفهم الأسباب الكامنة وراء ذلك، نظمت مبادرة الصليب الأحمر السويدي بشأن الخدمة التطوعية في سياق النزاعات وحالات الطوارئ مشروعاً منبثقاً للبحث والابتكار بشأن الدعم النفسي الاجتماعي للمتطوعين، وقام المركز المرجعي للدعم النفسي الاجتماعي التابع للاتحاد الدولي في عام ٢٠١٨^٤ باستضافة هذا المشروع الذي عمل على استكشاف هذه المسألة ومناقشة الكيفية التي يمكن بها للجمعيات الوطنية أن تطبق الممارسات الفضلى وأن تنشئ نظماً توفر للمتطوعين خدمات الدعم النفسي الاجتماعي. ووضع المشاركون حلولاً للمسائل المتصلة بحصول المتطوعين على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، واثاحوا فهماً ووعياً متزايدين بشأن هذه المسألة.

وخلص المشروع إلى أنه على الرغم من الموارد والممارسات القائمة والناشئة المتعلقة بتوفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للمتطوعين، فإن العائق الأساسي أمام قيام الجمعيات الوطنية بتوفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للمتطوعين هو فشلها في منح هذه المسألة الأولوية. ويرجع ذلك إلى عدم فهم أهمية الدعم النفسي الاجتماعي وإلى المواقف السائدة على المستويين التنظيمي والمجتمعي. ولذلك، فمن الضروري القيام بالمناصرة والتوعية داخلياً على نطاق الحركة، وخارجياً على نطاق الجهات المعنية والمجتمعات المحلية.

وتتحمل كل جمعية وطنية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة متطوعيها وأمنهم، غير أن ذلك الأمر لا يزال يشكل تحدياً للعديد منها، ويرجع ذلك أساساً إلى حدود قدراتها والمخاطر التي ينطوي عليها العمل في سياقات متأثرة بنزاعات بالغة الحساسية. ودائماً ما تظهر عناصر

^٤ جرى اختيار المشاركين من الجمعيات الوطنية في أوكرانيا والسويد والفلبين وكندا ولبنان ومالي وجامعة نورثمبريا (المملكة المتحدة) وكلية ترينيتي (آيرلندا).

"إطار الوصول الآمن" ضمن "تقييم السياق والمخاطر وإدارة المخاطر الأمنية التشغيلية" كنقاط ضعف لدى كل الجمعيات الوطنية التي نظمت حلقات عمل لتقييم وتخطيط "إطار الوصول الآمن". وبالتالي، تسعى الجمعيات الوطنية باستمرار إلى الحصول على التوجيه والأدوات والنماذج المتصلة بهذه العناصر. وعلى الرغم من وجود بعض الأدوات (التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الاتحاد الدولي أو جمعيات وطنية)، إلا أنها غير متاحة على نطاق واسع و/أو أنها خارج متناول الجمعيات الوطنية. لذا يلزم بذل المزيد من الجهود والاستثمار لإتاحة الأدوات والإرشادات بسهولة للجمعيات الوطنية المضيفة.

وقد أحرز تقدم كبير منذ إطلاق دليل "إطار الوصول الآمن" من أجل الجمعيات الوطنية أثناء اجتماع مجلس المندوبين لعام ٢٠١٣، سواء على مستوى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو في الميدان، ومن الأمثلة على ذلك:

- تنظيم أكثر من ٥٠ حلقة عمل للتوعية والتقييم والتخطيط أسفرت عن وضع خطط عمل للجمعيات الوطنية؛
- نقل رسائل عن "السلوك الآمن" إلى الموظفين والمتطوعين لدى الجمعيات الوطنية المضيفة بصورة مستمرة خلال حلقات عمل بشأن التوعية والتخطيط تناولت كيفية تأثير السلوك الفردي في قبول المنظمة وتصورها؛
- وضع نهج وأنشطة مختلفة لإشراك الجمعيات الوطنية وحملها على إدماج مبادئ الوصول الآمن ضمن برامجها^٥.
- إنشاء مجموعة من أكثر من ٣٠ مؤجها لحلقات عمل "إطار الوصول الآمن" ينتمون إلى مختلف مكونات الحركة؛
- إنشاء منصات لتبادل الأقران لدى الجمعيات الوطنية، تشمل جلسات نقاش، وندوات شبكية، وزيارات تبادل الأقران؛
- إنشاء موقع شبكي عام مخصص لتبادل الخبرات، مع تبادل الأدوات التي تعدها الجمعيات الوطنية عبر موقع شبكة العمل الداخلي FedNet، وهو موقع إلكتروني خاص.

ومن أجل تعزيز وتقديم المزيد من الدعم الملموس للجمعيات الوطنية لتلبية طموحها في مجال الوصول الآمن، حددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوضوح التوجهات الرئيسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. التي يركز أحد عناصرها على سلامة المتطوعين والموظفين وأمنهم. وبالنتيجة، تتلقى الجمعيات الوطنية، لا سيما تلك التي تعمل في سياقات حساسة وغير آمنة، الدعم الذي تحتاجه لتطبيق الإجراءات والتدابير ذات الصلة في إطار الوصول الآمن التي من شأنها أن تدعم قدرتها على توفير ما يلزم من خدمات إنسانية بأمان^٦.

وثمة حاجة جماعية، داخل الحركة، إلى تنسيق دعم ومتابعة مدونة قواعد سلوك الموظفين والمتطوعين لدى الجمعية الوطنية المضيفة علاوة على قواعد السلوك، عن كثب. كما أن من الضروري تعزيز الامتثال لمدونات قواعد السلوك وتنفيذها. وبالمثل، هناك حاجة إلى الدعم لتعزيز الإرشادات المتعلقة بالاتصالات التشغيلية لدى الجمعية الوطنية المضيفة التي من شأنها أن تُحسّن قبول موظفي ومتطوعي الجمعية الوطنية المضيفة وتصورهم ووصولهم إلى المجتمعات المحلية المتضررة.

وفي عام ٢٠١٨، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة^٧ أن حماية المتطوعين وأمنهم ورفاههم يجب أن تكون من الأمور ذات الأولوية القصوى. وينبغي للحكومات أن تضع سياسات تحمي المتطوعين بدنياً وعقلياً وتضمن توفير المزايا الطبية واستحقاقات العجز والوفاة الكافية للجميع.

^٥ شملت هذه الأنشطة عمليات محاكاة، وإحاطات واستجوابات تشغيلية، وإدارة أمنية مكرسة في حالة سورية، ومبادرة للمنح الصغيرة، وزيادة التركيز على إدارة الكوارث، وما إلى ذلك؛

^٦ في عام ٢٠١٩، جرى تحديد السياقات ذات الأولوية بالتعاون الوثيق مع وحدة دعم إدارة الأمن والأزمات التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف استناداً إلى الاحتياجات والمخاطر التشغيلية لكلا الشريكين والوضع العام ونوع الشراكة. وتعدّ الأولوية للسياسات التي تكون فيها اللجنة الدولية شراكة تشغيلية في "وضع الإدارة عن بعد" تنتقل فيها المخاطر من اللجنة الدولية إلى الجمعية الوطنية المضيفة، أو للسياسات شديدة الحساسية وغير الآمنة التي تنطوي على عمليات مشتركة. وقد تم تقديم بعض الدعم في عام ٢٠١٩ في أفغانستان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما بشأن العنصر ١ من عناصر إطار الوصول الآمن (تقييم السياق والمخاطر) بهدف تدريب الجمعيات الوطنية المضيفة على استخدام أداة تقييم المخاطر من أجل تمكين الجمعية الوطنية من إعداد تقييم شامل للمخاطر وإرشادات أمنية. ويخضع هذا الدعم لمدى استعداد ورغبة قيادة الجمعية الوطنية المضيفة وموظفيها التنفيذيين في تولي زمام أمر اعتماد وتنفيذ نظام وعملية إدارة المخاطر الأمنية.

^٧ القرار A/RES/73/140 العمل التطوعي في سبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

وأدت عدة جمعيات وطنية دوراً فعالاً في بلدانها لتهيئة الظروف القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تُسهّل تجارب العمل التطوعي من حيث السلامة والأمن. وقد عمل الصليب الأحمر الكيني مؤخراً مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة وغيره من منظمات التطوع في كينيا، وأسسوا معاً جمعية منظمات التطوع^٨.

٢-٢) تحسين المعرفة

إن المتطوعين هم الفاعلون الإنسانيون الرئيسيون في ظروف النزاعات وحالات الطوارئ. ومع ذلك، وكما أكد تقرير الاستعراض العالمي للتطوع الذي أُجري عام ٢٠١٥، فإنه "إذا أُريد للتطوع أن يظل قوة التنمية الهائلة التي يمثلها، وأن يستمر في النمو وقيادة التغيير في المجتمعات المحلية حول العالم، وتوفير مجال للناس للتعبير عن آرائهم، والقيام بدور فعال في عمليات التنمية، فسيتعين توفير الموارد والبحوث وإطار سياسي قوي". ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها ذلك الاستعراض، أنه سُلط الضوء على "الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للبحوث والتدابير العملية الرامية إلى ضمان سلامة المتطوعين المحليين وأمنهم وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي لهم، لا سيما في حالات النزاع". وهناك فهم محدود لتجارب المتطوعين المحليين واحتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها، ولما يمكن عمله من أجل دعمهم.

ومنذ عام ٢٠١٥، أُحرز تقدم هام بشأن تطوير البحوث المتعلقة بالتطوعي بالعمل الإنساني. وقد عملت مبادرة الصليب الأحمر السويدي بشأن الخدمة التطوعية في سياق النزاعات وحالات الطوارئ ومركز التنمية الدولية التابع لجامعة نورثومبريا (المملكة المتحدة) مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في أفغانستان وأوكرانيا وجنوب السودان والسودان وميانمار وهندوراس على جمع بيانات عن تجارب المتطوعين المحليين في سياق النزاعات والأزمات الإنسانية. ومن خلال التركيز على تعبير المتطوعين عن آرائهم والاستماع إلى شواغلهم، ساعد هذا البحث على معالجة الثغرات في الفهم التي تحول دون حماية المتطوعين في سياق النزاعات وحالات الطوارئ والتوعية بأهمية دورهم والاعتراف بهم. وقد ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٨ بشأن خطة العمل من أجل إدماج العمل التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن "البحوث لا تزال توثق طبيعة العمل التطوعي، بما في ذلك دوافعه وعوائقه وممارساته الفضلى". وقد استشهد هذا التقرير بمبادرة الخدمة التطوعية في سياق النزاعات وحالات الطوارئ كمثال على الممارسات السليمة.

وقد بدأت مشاريع جديدة في مجال الأبحاث على سد الثغرات في الفهم، ومنها على سبيل المثال، مشروع التطوع لشباب اللاجئيين في أوغندا، وهو مشروع بحثي مهم أُطلق في منتصف عام ٢٠١٩. ويعمل هذا المشروع في إطار شراكة مع أكاديميين أوغنديين ومنظمات المجتمع المدني الأوغندية من بينها جمعية الصليب الأحمر الأوغندي إلى جانب الاتحاد الدولي، ويستخدم المشروع أساليب تشاركية للتحقيق في أشكال العمل التطوعي الذي يضطلع به اللاجئون الشباب في أوغندا وآثاره في مهاراتهم وصلاحياتهم للحصول على وظائف وفي سبل معيشتهم.

وعلى الرغم من تزايد عدد الدراسات والدعوات من أجل منح الأولوية للمتطوعين المحليين للتعبير عن آرائهم، لا تزال هناك حاجة إلى تسهيل البحوث حول العمل التطوعي في البلدان التي تواجه تحديات إنسانية معقدة بينما تعمل على التغلب على المخاطر الداخلية^٩. ويجب

^٨ كمنظمة معترف بها حكومياً، فقد عملت على التأثير في سياسة الحكومة وقوانينها لكي يكون في البلد نظام للتطوع موجه بشكل جيد للابتعاد عن القوانين الحالية التي لا تعترف بالعمل التطوعي ولا تستوعبه. ونجحت جمعية منظمات التطوع في الضغط على الحكومة لوضع سياسة وطنية للتطوع. وقد بدأ ذلك في عام ٢٠١٦، بالعمل مع لجنة العمل البرلمانية والوزارة المسؤولة عن تشكيل مشروع القانون الوطني للعمل التطوعي. والقصد من ذلك هو أن يصبح هذا القانون تشريعاً مخصصاً للعمل التطوعي عند إقراره من البرلمان. ومن شأن ذلك أن يحقق الكرامة والاحترام للمتطوعين وجهودهم التطوعية، ويتجنب إساءة استخدام المتطوعين والمفاهيم الخاطئة عنهم. وسيكون ذلك علامة بارزة نظراً لتعرض المتطوعين في السابق لمضايقات من قبل السلطات ومنظمات التطوع.

^٩ يتولى قيادة هذا المشروع الأستاذ الدكتور مات بايلي سميث من مركز التنمية الدولية التابع لجامعة نورثومبريا، ويتولى تمويله صندوق بحوث التحديات العالمية التابع لحكومة المملكة المتحدة/مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية

^{١٠} ومع ذلك، فكما أقر المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية في إرشاداته الأمنية الصادرة عام ٢٠١٦ من أجل الباحثين الميدانيين في الأماكن المعقدة والنائية والخطرة، "دائماً ما تحمل البحوث الميدانية درجة من المخاطر" و"يمكن أن يكون للقرارات المتعلقة بالأمن تأثير ليس في أمن الباحث ونتائج البحث فحسب، بل أيضاً في أمن المحييين، والمساعدين المحليين والمترجمين الشفهيين والمنظمات الوطنية والضيفة، ورعاة البحث". ولا يتمتع المتطوعون بالحصانة من هذه المخاطر في عملهم وعند قيامهم بمهام بحثية، لا سيما في ظل ضعف نظم الدعم المؤسسي.

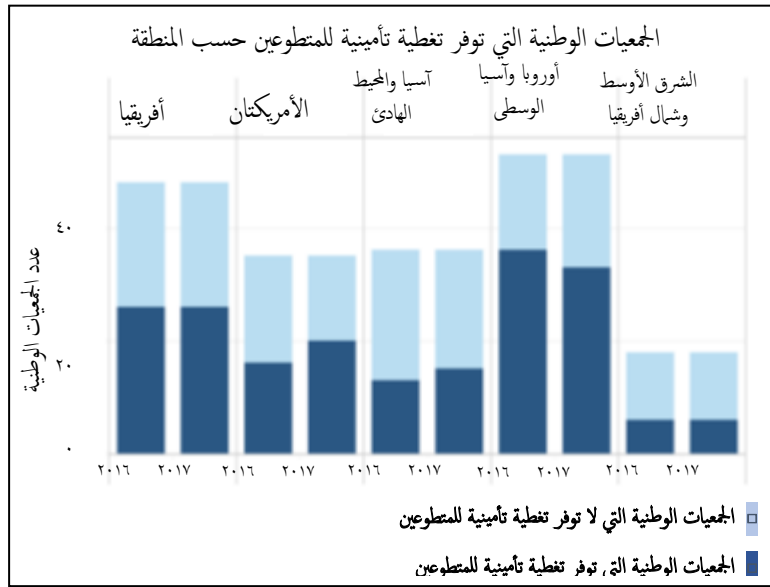
تعزيز الشركات التي تركز على وضع السياسات القائمة على الأدلة. إذ إنه بتوفير الدول الدعم اللازم، يمكن للمؤسسات البحثية والمتطوعين أن يعملوا معاً على سد الفجوة بين وجهات نظر الأكاديميين والممارسين. وكما أكد تقرير الاستعراض العالمي للتطوع لعام ٢٠١٥، فإن المتطوعين في هذه الحالة بحاجة إلى أن يكونوا "شركاء فعليين لهم قوة التعبير ذاتها عن آرائهم، وأن يشكلوا قوة تدفع إلى تغيير حياة المستضعفين بدلاً من الاكتفاء بتقديم الخدمات".

٣-٢ تحسين الفهم

في إطار التصدي للتحديات المتمثلة في ضمان سلامة المتطوعين ورفاههم، وضع الاتحاد الدولي خطة عمل التطوع من أجل تحالف الجمعيات الوطنية على نطاق جميع المناطق الخمس. ويجري في إطار هذه الخطة تسهيل آليات ضمان سلامة المتطوعين ورفاههم. وكان من العناصر الهامة لخطة العمل وضع ميثاق التطوع للاتحاد الدولي بأسره الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ٢٠١٧.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قدمت وحدة الأمن التابعة للاتحاد أنواعاً مختلفة من الدعم إلى الجمعيات الوطنية في محاولة لتعزيز قدرتها على إدارة الأمن ودعم المتطوعين. وقد سجل نحو ١٥٠.٠٠٠ موظف ومتطوع ينتمون إلى أكثر من ١٥٠ جمعية وطنية في دورة التعلم الإلكتروني "توخوا السلامة/Saty Safe" أو اجتازوها خلال السنوات القليلة الماضية. وسوف تُطلق نسخة جديدة ومحدثة من هذه الدورة في مطلع عام ٢٠٢٠. كما جرى توزيع أكثر من ٦٠٠٠ وحدة ذاكرة USB وأدلة أمنية على الجمعيات الوطنية التي قد يصعب عليها النفاذ إلى شبكة الإنترنت.

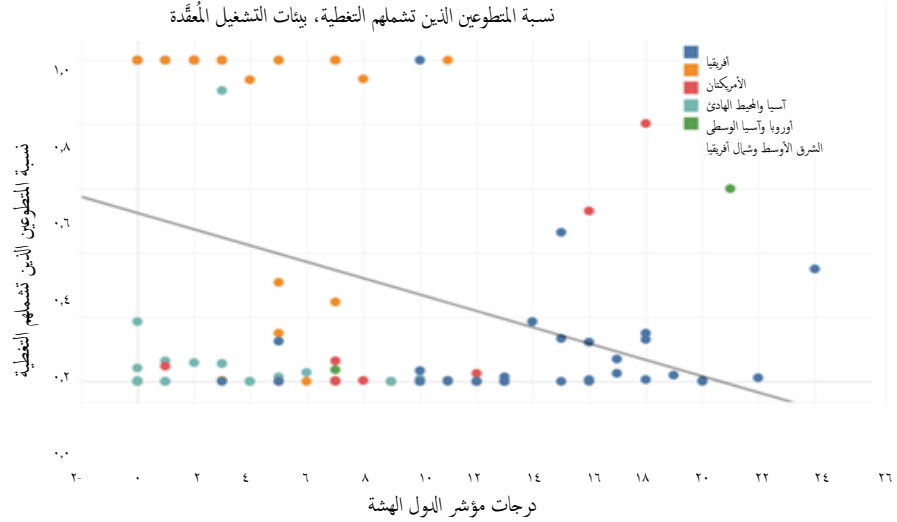
٤-٢ تشجيع التأمين أو أي حماية تعادله



لا يزال العديد من متطوعي العمل الإنساني يفتقرون إلى التغطية التأمينية المناسبة أو شبكات الأمان الملائمة الأخرى. ويختلف عدد الجمعيات الوطنية التي توفر أي قدر من التغطية التأمينية للمتطوعين من منطقة إلى أخرى (انظر الشكل إلى اليسار). وتبين بيانات الاتحاد الدولي أن عدد الجمعيات الوطنية التي توفر تغطية تأمينية للمتطوعين ارتفع من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧ في كل من منطقتي الأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ، ولكنه انخفض في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، بينما ظل دون تغيير في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نسبة المتطوعين المشمولين في سياق العمليات المعقدة

^{١١} إن ميثاق التطوع وسيلة لتحسين ممارسات التطوع في جميع الجمعيات الوطنية وسلامة المتطوعين ورفاههم، وذلك عبر إضفاء الطابع الرسمي على مساءلة الجمعيات الوطنية أمام متطوعيها وتفعيلها. ويهدف هذا الميثاق، المكتوب من منظور المتطوعين، إلى توضيح حقوق المتطوعين ومسؤولياتهم، بما في ذلك الحق في بيئة عمل آمنة، والحق في الحماية، والحق في الحصول على معلومات عن المخاطر التي يواجهونها، والحق في المشاركة، والحق في الاستماع إلى آرائهم والاعتراف بمساهماتهم، والحق في التغطية التأمينية. وهو مورد إلهام وتوجيه للجمعيات الوطنية لصياغة أو تنقيح ودعم تنفيذ سياساتها ونظمها الإدارية التي تدعم حقوق المتطوعين ومسؤولياتهم.



إن المتطوعين الذين يعملون في بيئات غير آمنة (انظر الشكل)، والذين هم بأمس الحاجة إلى التغطية التأمينية، هم أقل من المحتمل أن يحصلوا على تغطية تأمينية.

وللبينة التي تعمل فيها الجمعية الوطنية دور هام في تحديد أسعار التأمين وكذلك في التوصل إلى حلول. ومن الأرجح أن توفر الجمعيات الوطنية في البلدان التي يرتفع تصنيفها وفقاً لمؤشر التنمية البشرية^{١٢} تغطية تأمينية للمتطوعين. وللجمعيات الوطنية في البلدان التي ينخفض تصنيفها وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، لا سيما تلك التي تسجل تصنيفاً مرتفعاً وفقاً لمؤشر الدول الهشة^{١٣}، علاقة سلبية كبيرة فيما يتعلق بتوفير التغطية التأمينية. ومن الضروري فهم هذه العوامل المؤثرة لأن البيئة يمكن أن تشكل تحديات أو عوائق أمام توفير التغطية التأمينية. ويبدو أن عوامل مثل عدم المساواة والتوزيع غير العادل للموارد، التي قاسها مؤشر التنمية البشرية وهيكل الدول وأجهزة الحكم والمؤسسات الضعيفة، المُجسدة في مؤشر الدول الهشة، تؤثر تأثيراً مباشراً في قدرة الجمعية الوطنية على توفير التغطية التأمينية للمتطوعين والموظفين. لذا، فقد لا تتمكن الجمعيات الوطنية من التغلب على هذه المشكلة بمفردها، وقد تحتاج إلى دعم من شركاء الحركة.

ويشكل توفير التغطية التأمينية المناسبة وغيرها من حلول شبكات الأمان للمتطوعين تحدياً لبعض الجمعيات الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك الصليب الأحمر الهندوراسي الذي وجد أن برنامج التأمين العالمي الذي وضعه الاتحاد الدولي غير مناسب لاحتياجاته بسبب الصعوبات التي يواجهها المتطوعون والفروع: (١) عدم قدرتهم على تقديم الوثائق المطلوبة من أجل مطالبات التأمين، (٢) عمليات المطالبة مكلفة وتتسم بالبيروقراطية، (٣) عدم القدرة على الحصول على الأموال اللازمة لتغطية تكاليف الرعاية الصحية الجيدة بشكل مسبق. ومن خلال المشروع المنبثق في عام ٢٠١٦، قامت الجمعية الوطنية بدعم من مبادرة الخدمة التطوعية في سياقات النزاع وحالات الطوارئ باستكشاف حلول ممكنة ومجدية من الناحية الفنية والعملية، تحترم أيضاً احتياجات المتطوعين ومشاعرهم. ويجب أن تكون هذه الحلول مدعومة بموارد محلية إلى أقصى قدر ممكن من أجل ضمان قبولها واستخدامها وتولي زمام تنفيذها بمسؤولية، وأن يشارك المتطوعون في تطويرها. وقد استكشف فريق مبادرة الخدمة التطوعية عدة حلول، وانتهى إلى إعداد مفهوم صندوق الطوارئ الوطني للمتطوعين الذي يتيح تغطية فورية للنفقات الطبية. وكان القصد منه أن يكون صندوقاً للتضامن، لضمان الاستدامة وتوزيع المخاطر والتغطية بين مقار الجمعيات الوطنية ومكاتب الفروع. وسعى هذا النموذج إلى تشجيع الرعاية الشاملة للمتطوعين من خلال ضمان مشاركتهم وإشرافهم على جميع خطط العمل التي يضعها وينفذها كل فرع، بما في ذلك التخطيط وتقييم السياق والتنفيذ إلى جانب تقييم الإجراءات ميدانياً. وقد استكشفت الجمعية الوطنية البوروندية والجمعية الوطنية اليمنية نموذجاً مماثلاً لصناديق التضامن والطوارئ المحلية أو الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لصندوق موريس دي مادري الفرنسي أن يمنح مساعدة مالية لمرة واحدة في حالة وقوع حادث أو مرض يصيب المتطوع أو الموظف في الحركة الذي لا تشملها تغطية تأمينية أو خدمات رعاية اجتماعية. ويجب أن تكون الإصابة أو المرض مرتبطين بعمله

^{١٢} برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٢٠١٩، تقارير التنمية البشرية. <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi> أبريل ٢٠١٩

^{١٣} مركز السلام الشامل ٢٠١٩. مؤشر البول الهشة وقاعدة المصفوفة. <http://www.systemicpeace.org/inscrdata.html>. نوفمبر ٢٠١٨.

في خدمة الحركة. ويمكن استعمال المنحة لتسديد النفقات الطبية أو إعادة التأهيل البدني أو إعادة الإدماج المهني. وفي حالة وفاة المتطوع أو الموظف أثناء اضطراره بواجبه الإنساني، يمكن لصندوق موريس دي مادري أن يقدم مساعدة مالية أو مادية لأسرة المتوفى. وقد أنشئ صندوق موريس دي مادري الفرنسي في عام ١٩٧٥، ويديره بشكل مستقل مجلس مؤلف من خمسة أعضاء تعينهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتتولى اللجنة الدولية المسؤولية أيضاً عن إدارة الصندوق ومسك حساباته وإدارة أمانته.

٣ الاستنتاجات والتوصيات

يمكن للحركة، مع الأدوار التكميلية لمختلف مكوناتها، أن تعمل بطرق ونطاقات مهمة. وإذا أُريد للحركة تحقيق أقصى تأثير، يجب عليها أن تعزز، بشكل حاسم وجماعي، سلامة المتطوعين وأمنهم ورفاههم. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة الجمعيات الوطنية على حشد وتنظيم وحماية وإدامة قاعدة من المتطوعين القادرين على مساعدة المستضعفين في بلدانهم مع الامتثال للمبادئ الأساسية.

وقد أبدت بعض الجمعيات الوطنية اهتماماً متزايداً بسلامة المتطوعين وأمنهم، كما أن هناك زيادة في التعاون مع الحكومات ومن جانبها لتلبية احتياجات متطوعي العمل الإنساني. ولكن، على الرغم من الإجراءات المتزايدة التي تتخذها الجمعيات الوطنية، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات واتباع نهج أكثر ابتكاراً لحماية متطوعي العمل الإنساني، لا سيما في الدول التي لا تقدم حماية كافية لمتطوعي العمل الإنساني، وتحديدًا، لأولئك الذين يعملون في سياق النزاعات.

وكنظمة إنسانية رائدة، على الصعيدين العالمي والمحلي، على الحركة مسؤولية قيادة البحوث والابتكار وتبادل الممارسات السليمة بشأن العمل التطوعي مع المنظمات الإنسانية الأخرى القائمة على التطوع.

ويجري حالياً وضع معايير عالمية من أجل تعزيز وتسهيل عمل الجمعيات الوطنية وكذلك عمل المنظمات الإنسانية الأخرى القائمة على التطوع، بغرض تحسين سلامة المتطوعين لديها وأمنهم ورفاههم. والغرض من المعايير المنبثقة عن القرار هو تغطية المسائل التي يحددها المتطوعون وجمعياتهم الوطنية والاتحاد الدولي. وتهدف هذه المعايير إلى النهوض بسلامة المتطوعين وأمنهم ورفاههم، والدفاع عن حقوقهم، ودعمهم لكي يتمكنوا من الاضطلاع بأدوارهم وتحمل مسؤولياتهم بفعالية.

ومن أجل تسهيل التنفيذ الناجح للقرار المتعلق بسلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم، يوصى بما يلي:

- وضع معايير جوهرية وتنفيذها وفقاً للسياق المحلي، لا سيما من خلال النهوض بالحوار بين الجمعيات الوطنية؛ والتشجيع على حشد الموارد المشتركة وتقاسم المعارف؛ وتجميع مختلف النهج والأفكار والموارد،
- إنشاء ودعم مركز رسمي للخبراء من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومتطوعين آخرين تشارك فيه المنظمات والقطاع الأكاديمي بغرض تطوير وتبادل الأفكار الجديدة والبحوث والخبرات في مجال التطوع في سياق النزاعات وحالات الطوارئ،
- تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية لتحسين سلامة المتطوعين وأمنهم ورفاههم، بما في ذلك على، سبيل المثال لا الحصر، إدارة الأمن، والحماية، والتدريب، وتوفير المعدات، والتغطية التأمينية أو تغطية صندوق التضامن، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي.